الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
24 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتنز-جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

مسائل أخرى

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-66797 (A)
0066797

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/55/119، A/55/156، A/55/162-S/1000/715، A/55/257-S/2000/766، A/C.3/55/L.3 و L.4 و L.5)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/55/126، A/55/375، A/55/68-S/2000/377، A/55/133-S/2000/682، A/55/257-S/2000/766، A/55/260-S/2000/108، A/55/326-S/2000/834)

١ - **السيد القحطاني** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن على المجتمع الدولي أن يعالج الآفات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي يرجع سببها إلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة. وإن بلده، لهذا الغرض، سنت قوانين وعقوبات رادعة على أساس الإسلام أدت إلى تخفيض هاتين المشكلتين. وفضلاً عن ذلك وفرت موظفين مؤهلين للجمارك تلقوا تدريباً مستمراً للكشف عن الأساليب الجديدة للاتجار بالمخدرات وزودتهم بأحدث الأجهزة. وكذلك فإن بلده أنشأت مركز إعادة تأهيل لمدمني المخدرات واستحدثت برامج وأنشطة صيفية للشباب لملء أوقات فراغهم، وفرضت على الدوائر الحكومية توظيفهم خلال أشهر الصيف مقابل أجور مشجعة. كذلك تم التركيز على التوعية عن طريق مختلف وسائط الإعلام. ووضعت استراتيجية محلية مستقاة من الخطة الشاملة التي وضعتها المنظمات الدولية والإقليمية، وأيضاً من خلال الاستراتيجية العربية التي صيغت بالتواصل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأكد أخيراً أن بلده تتطلع لحضور المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع في باليرمو بهدف التوقيع على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.

٢ - **السيدة موكاروني** (سان مارينو): قالت إنه يجب معالجة مشاكل الإدمان على المخدرات وإعادة تأهيل المدنيين على جميع الجبهات. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تشجع مبادرات المجتمعات المحلية الصغيرة وتمد لها يد العون. وإن الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة (دإ - ٢/٢٠، المرفق) يوفر توجيهاً في ذلك الصدد.

٣ - ومضت تقول إن سان مارينو وقعت على الاتفاقية الخاصة بغسل عائدات الجريمة والتفتيش عنها وضبطها ومصادرتها، التي اعتمدها مجلس أوروبا، وصدقت على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وبروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وهي مستعدة لدعم العمل المشترك الذي يهدف إلى القضاء على مشكلة المخدرات، وخصوصاً لمكافحة غسل الأموال.

٤ - واستطردت قائلة إن سان مارينو، على الرغم من صغر مساحتها، تعاني بشدة من مشكلة انتشار الإدمان على المخدرات بين الشباب. لذلك فإنها تعترف بأهمية خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. وإن مما يلفت النظر أن الأسباب التي تكمن وراء استهلاك المخدرات، كالفقر والعنف، هي في حد ذاتها آثار لإساءة استعمال المخدرات. وأعربت عن اعتقاد حكومتها في أن العمل ينبغي أن يتركز في ميدانين: احتواء الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستهلاكها، من جهة، وبذل الجهود لتحسين ثقافة القيم، بدءاً من الأسرة والمدرسة، من جهة أخرى.

٥ - واستأنفت تقول إن أشد عقبة في وجه المراقبة الدولية للمخدرات هي مراقبة الإنتاج، لأن ذلك ينطوي على أكبر مصيبة عالمية، هي الفقر. وإن هناك صلة واضحة بين الفقر وازدياد إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها. والحل الوحيد هو تزويد البلدان الفقيرة بإمكانيات تحقيق مستويات معيشية أفضل دون الاضطرار إلى ممارسة أنشطة غير مشروعة؛ وإن إلغاء الديون هو خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

٦ - **السيد دونوسو** (شيلي): قال إن مفهوم مشكلة عالمية للمخدرات هو من الإسهامات الكبيرة للإعلان السياسي، إذ سدَّ الثغرة التي لم يمكن تلافيها سابقاً وهي أن المشكلة هي بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة.

٧ - وأضاف قائلاً إن شيلي كررت باستمرار التزامها بالتغلب على مشكلة المخدرات العالمية من خلال الاحترام غير المحدود للمبادئ العامة للقانون الدولي المودعة في الميثاق، لا سيما الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وإن حلَّ مشكلة المخدرات العالمية هو تحدٍّ مشترك يتطلب من الدول أن تُظهر إرادة سياسية وتعاوناً فيما بينها.

٨ - ومضى يقول إن السمة المميزة لمشكلة المخدرات العالمية هي صفتها العابرة للحدود الوطنية: فالمخدرات تعبر الحدود السياسية والقانونية والإيديولوجية أيضاً. وإن المشاركين فيها يشكلون شبكة يعسر غالباً على آليات المقاضاة التقليدية للدولة أو الدول الوصول إليها؛ لذلك فإن الدولة، على الصعيد العالمي، تواجه صعوبة نسبية في معالجة هذه المشكلة. فمؤسسات الدولة، سواء كانت لوحدها أو بالتعاون مع دولٍ أخرى، تنقصها الأدوات والآليات والبراعة والسرعة اللازمة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، لا سيما فيما يتعلق بما يتصل بها من جرائم. لذلك فإنه يُطلب وضع مجموعة بارعة من التدابير لمعالجة هذه المشكلة على المستوى العابر للحدود الوطنية. وفي الوقت ذاته، فإن الدولة ومؤسساتها مسؤولة عن مواطنيها فيما يتصل بمنع هذه المشكلة واستئصالها، ويلزم أن تعوض الدولة عن نقطة ضعفها النسبية، لا سيما من خلال التعاون الدولي.

٩ - واستطرد يقول إن مفهوم الأمن البشري الذي ينبثق عن إعلان لايسن يشكل نهجاً مبتكراً وواعداً إزاء مسألةٍ شديدة التعقيد. فحماية الفرد، لا سيما الأطفال والشباب، التي لا تنطوي فقط على خلو الأخطار الحقيقية أو المحتملة على

سلامتهم بل كذلك خلق مناخٍ من الدعم لتنمية إمكانياتهم، يجب أن تنتقل إلى مركز الجهود الرامية إلى التغلب على تلك المشكلة وغيرها من المشاكل الكبرى التي تواجهها البلدان.

١٠ - واستأنف قائلاً إن أشد الطرق تأثيراً للتغلب على مشكلة المخدرات العالمية هي من خلال التعاون الدولي على جميع المستويات - العالمي، وفي إطار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وفي الهيئات الإقليمية والثنائية الأخرى، كمنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

١١ - **السيد بواسون** (موناكو): قال إن عمل مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في مجال تعزيز الأنشطة التنفيذية وتنسيقها وتنميتها، لا سيما في مكافحة الجريمة المنظمة، يجب أن تجد لها انعكاساً في توجيه مخصصاتٍ مناسبة من الميزانية العادية. وإن اعتماد مشروع اتفاقيةٍ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية يعكس شعور المجتمع الدولي بالاستعجال فيما يتعلق بالحصول على الوسائل القانونية والتقنية والبشرية لمواجهة الخطر الذي تشكله المنظمات الإجرامية على الديمقراطيات.

١٢ - وأردف قائلاً إن موناكو ما زالت، منذ عام ١٩٩٣، تضع تشريعات مناسبة لمكافحة غسل الأموال، تشبه التشريعات التي اعتُمدت في كبرى الدول المتقدمة النمو، وفي بعض الحالات ذهبت إلى أبعد من ذلك، لا سيما فيما يتعلق بالأموال ذات الأصل الإجرامي والأشخاص الذين يُطلَب منهم أن يقدموا بيانات. فموناكو، التي هي عضوٌ في الإنتربول، تدرك تماماً الحاجة إلى التكيف دوماً مع متطلبات العالم الحديث، التي يمكن أن تستلزم مزيداً من التعزيز لهيكله التشريعي والتنظيمي.

١٣ - وأضاف يقول إن موناكو اتخذت عدداً من الخطوات المحددة. فهي تضاعف حجم موظفيها في دائرة المعلومات المسؤولة عن رصد الدوائر المالية السرية؛ وتطور التعاون الثنائي مع بلدانٍ أخرى لمكافحة غسل الأموال، وهو الغرض الذي أقامت من أجله اتصالاتٍ مع هيئاتٍ في أوروبا والولايات المتحدة؛ وتُعد للانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بغسل عائدات الجريمة والتفتيش عنها وضبطها ومصادرتها التابعة لمجلس أوروبا.

١٤ - ومضى يقول إن رابطة مصارف موناكو تدرك تماماً المسؤوليات التي تقع على عاتق المؤسسات المالية. لذلك فإن سلطات موناكو ترفض فكرة أن موناكو منطقة مالية مظلمة؛ فالحصول على المعلومات والتعاون هما حجرا زاوية في الخدمات التي تقدمها المصارف التي عليها، في غضون زمنٍ محدود متاح، أن تقرر ما إذا كان عليها أن توقف معاملة مالية. وإن الثقة والاحترام المتبادل فيما بين مختلف الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي هما من الأمور الأساسية في ذلك الصدد.

١٥ - وأعرب عن ترحيب موناكو بعمل مركز منع الجريمة على الصعيد الدولي؛ وقال إن أبحاثه ستؤكد دون شك على القدرة الكبيرة لمنظمات الإجرام على التكيف، مما قد يعطيها الفرصة للاستفادة من أقل ضعفٍ لدى هياكل الدولة أو الهياكل الدولية، إذا تسلحت تلك المنظمات بنتائج التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات.

١٦ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لمشروع القرار بشأن وضع صكٍ قانونيٍ دوليٍ فعال لمكافحة الفساد. ففي حين أن المنظمات الإجرامية لا تأخذ في الاعتبار الحدود الوطنية، فإن الفساد متأصلٌ غالباً داخل الدول نفسها، ويقوض جهود التعاون الإنمائي وتقديم المساعدة. وإن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يواصل استنكار ذلك الخطر دون حيازة وسائل مكافحته.

١٧ - **السيدة مسدوا** (الجزائر): قالت إنه في عصر العولمة والاعتماد المتبادل، يجب على المجتمع الدولي أن يعبئ جميع موارده لإنهاء خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وإن الإعلانات وخطط العمل التي اعتُمدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، على أساس مبادئ تقاسم المسؤولية واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، تشكل الإطار المناسب لتعزيز التعاون الدولي الذي يرمي إلى استئصال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والطلب عليها وإنتاجها.

١٨ - ومضت تقول إن وفد بلدها يسره أن يعلم عن إدماج هذه الالتزامات في خططٍ وطنية، وتنفيذ برامج القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة، وازدياد التعاون الدولي في مجال الإنفاذ. غير أنه يشعر بالقلق إزاء قيام بعض الدول المتقدمة النمو بإنشاء غرفٍ للحقن، مما يشجع على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

١٩ - وأضافت تقول إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يرتبط، في أفريقيا، على نحوٍ متزايد بالصراع المسلح وبالفقر. فالفقر الذي تولده الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والآثار السلبية لتدابير التكيف الهيكلي يدفع كثيراً من الناس، والشباب على وجه الخصوص، إلى الانتقال إلى المخدرات بوصفها مصدراً للدخل أو مهرباً من الافتقار إلى العمالة والأمل.

٢٠ - وأردفت قائلة إن اجتماع الخبراء الأفريقي الثالث بشأن المخدرات، الذي عُقد في الجزائر في شباط/ فبراير ٢٠٠٠، قد تمخض عن توصياتٍ بشأن كل من خفض الطلب وإنفاذ القوانين. وقد أوصى الخبراء بخطة عملٍ حكوميةٍ دوليةٍ مشتركة للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، تقوم على إحداث مصرف بيانات كما تتضمن حملات لزيادة الوعي، وتدريب الموظفين، وبرامج مدرسية لمنع المخدرات، وملاجئ ومعالجة للمدمنين. كما أوصى الخبراء بأن تُصدق جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على اتفاقيتي الأمم المتحدة لعام ١٩٦١ و ١٩٧١ وأن تضع برامج للتعاون القضائي. ودعوا إلى مزيد من تبادل المعلومات فيما بين البلدان الأفريقية، وإلى تنسيقٍ أفضل لسياسة مراقبة المخدرات، وإحداث آلية لمكافحة غسل الأموال، ووضع قائمة مشتركة لتوزيع المؤثرات العقلية. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يقدم برنامج الأمم المتحدة

للمراقبة الدولية للمخدرات الدعم الكامل لخطة عمل منظمة الوحدة الأفريقية وأن تُخصص لها موارد كافية للاضطلاع بمسؤولياتها.

٢١ - وقالت إن وفد بلدها يؤيد اعتماد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بوصف ذلك خطوة أولى في مكافحة الجريمة الدولية، ويأمل أن تكون الصكوك القانونية الدولية الإضافية الثلاثة التي هي قيد الإعداد جاهزة كي تعتمدها الدورة الحالية للجمعية العامة.

٢٢ - واستطردت قائلة إن إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، كان بمثابة خطوةٍ رئيسيةٍ إلى الأمام. وإن الجزائر ترحب بصورة خاصة بالفقرتين ١٩ و ٢٠ من هذا الإعلان، اللتين تجسدان الالتزام باتخاذ إجراءاتٍ فعالةٍ وحاسمةٍ وسريعة لمنع الإرهاب ومكافحته والالتزام بأن تُدرج في الاستراتيجيات والقوانين الدولية لمنع الجريمة تدابير لمنعٍ ومكافحة الجرائم المرتبطة بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وقالت إن تنفيذ إعلان فيينا سيتطلب خطة متسقةً وعملية، وإنه ينبغي للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي تؤدي دوراً هاماً في المتابعة والتنفيذ، أن تعالج هذه المسألة في الدورة العاشرة.

٢٣ - واستأنفت قائلة إنه على الرغم من أن الجزائر ليست منتجاً أو مستهلكاً كبيراً للمخدرات، فإنها أصبحت بلداً رئيسياً للعبور. وقد اتخذت الحكومة خطوات لمكافحة هذه المشكلة، بأن قامت، من بين أمور أخرى، بإنشاء لجنةٍ وطنيةٍ معنيةٍ بالإدمان على المخدرات، وإحداث مكتبٍ وطني بشأن مراقبة المخدرات والإدمان على المخدرات، ووضع خطة وطنية رئيسة، ما زالت تنفذها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الجزائر، التي تدرك الآثار التي يسببها الفساد في زعزعة استقرار الاقتصادات الضعيفة، ما زالت تحث المجتمع الدولي على وضع صكٍ دوليٍ لمكافحة جميع مظاهر الفساد، مستقلة عن اتفاقية الجريمة عبر الحدود الوطنية، ويسرها أن ترى أن هذه الفكرة بدأت تستقر جذورها. وإن وفد بلدها يؤيد إنشاء لجنةٍ حكومية دولية مفتوحة باب العضوية للنظر في وضع نصٍ للاتفاقية والتفاوض من أجله.

٢٥ - **السيد كا** (السنغال): قال إن وفد بلده تشجع بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وإن إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة الذي تم اعتماده في المؤتمر يشكل إطاراً طوعياً يعكس التزام الدول المتجدد بمكافحة الجريمة المنظمة.

٢٦ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضاً بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة لوضع اتفاقيةٍ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مجال وضع مشروع الاتفاقية والصكوك القانونية الدولية الإضافية الثلاثة التي تتعلق بصنع الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

٢٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج بصورة أقوى مشكلة غسل الأموال وأن يعجل في عملية وضع صكٍ دولي لمكافحة الفساد. وفضلاً عن ذلك، وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى قمع الفساد، ينبغي أن يوضع التأكيد على الوقاية من خلال تحسين المؤسسات الإدارية، والحكم الجيد، وإنفاذ القوانين على نحوٍ فعال، والتعليم ونشر الوعي.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن أفريقيا شهدت نمواً مذهلاً في الجريمة، التي ترتبط غالباً بالصراعات المسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الخفيفة. وأعرب عن الأمل في أن يصبح مشروع منع الجريمة بالنسبة للسنغال، الذي وضع بالفعل وقُدم إلى الجهات المانحة، تشغيلياً في القريب العاجل. وإن وفد بلده يود، على الصعيد الإقليمي، أن يرى المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وقد تزود بالموارد البشرية والمالية والتقنية الكافية للوفاء بولايته.

٢٩ - واستأنف قائلاً إن وفد بلده تشجع بجهود الدول الأعضاء المبذولة لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، لا سيما الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. وإنه في هذا المجال بالذات ينبغي توجيه الأولوية في الاهتمام إلى الشباب، وهو تركيزٌ ينبغي أن يُدمج في وضع وتنفيذ برامج المعلومات والتعليم وزيادة الوعي. وفي ذلك الصدد، فإن وفد بلده يرحب بالتعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات واليونيسف، والحكومات والمنظمات غير الحكومية، ويشجعها على معالجة احتياجات المراهقين في الأزمات وأولاد الشوارع. وقال إن حكومة السنغال تبذل جهداً كبيراً من أجل الحملات الإعلامية في ذلك الصدد بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني.

٣٠ - ومضى يقول إن السنغال يقوم أيضاً بتعزيز نقاط المراقبة على الحدود، مما تمخض مؤخراً عن مصادرة كميات كبيرة من المخدرات. وتضع السنغال في حيِّز التنفيذ خطتها الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، مما يستتبع بذل جهودٍ لبناء قدرة وطنية على مكافحة المخدرات، وتكثيف حملات الوقاية الموجهة بصورة رئيسية نحو الشباب، ومعالجة مدمني المخدرات، وتعزيز إنفاذ القوانين. ولدى السنغال بالفعل قانونٌ خاصٌ بالمخدرات وقد صدَّقت على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وإن مبادراتها تنسجم مع خطط العمل التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٦ والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في عام ١٩٩٧.

٣١ - واختتم قائلاً إن من الواضح، بالإضافة إلى التشريعات الجيدة والخطط الحسنة، أن الحاجة تدعو إلى موارد كبيرة للقضاء على مشكلة المخدرات في جميع أنحاء العالم. ولا بد للجهود الوطنية والإقليمية من أن تلقى دعماً بواسطة التعاون الدولي، كما يجب تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٣٢ - **السيد درويش** (مصر): قال إن مشكلة المخدرات العالمية تستحق كل اهتمام المجتمع الدولي حفاظاً على صحة الشباب ومستقبل المجتمع. وأكد من جديد على دعم مصر لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وذكر أن مصر اتخذت عدة خطوات للتصدي لمشكلة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وفضلاً عن ذلك، فبالإضافة إلى جهودها لمكافحة غسل الأموال وزراعة المخدرات، سعت مصر إلى وضع استراتيجية وطنية شاملة لخفض الطلب على المخدرات ومواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لإساءة استعمال المخدرات، مع تركيز خاص على معالجة مدمني المخدرات وتوفير مساعدة لأسر المحكوم عليهم في قضايا المخدرات.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن معظم البلدان النامية، مع ذلك، ليست لديها الموارد أو الإمكانيات اللازمة لمكافحة المخدرات على نحو فعَّال، لأنها تركز جهودها أولاً على معالجة المسائل الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية الأخرى. لذلك لا بد من تعزيز التعاون الدولي وتقوية دور الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية لمساندة الجهود الوطنية الحكومية وغير الحكومية لمواجهة مشكلة المخدرات، وخاصة في مجالات تبادل المعلومات وتوفير التمويل والمساعدة الفنية.

٣٤ - وفيما يتصل بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، رحب بالمؤتمر السياسي رفيع المستوى للتوقيع الذي سيعقد في باليرمو بغرض التوقيع على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وقال إن مصر تولي مسألة منع الجريمة اهتماماً خاصاً في إطار السياسة العامة للدولة التي تهدف إلى تحقيق القدر الأقصى من الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي في كافة قطاعات المجتمع. فوفقاً لوثيقة إعلان الدستور المصري، ليست سيادة القانون ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب، لكنها أيضاً الأساس الوحيد لمشروعية السلطة، وهي كذلك أساس للحكم. وإن السلام لا يقوم إلا مع العدل.

٣٥ - وأضاف يقول إنه وفقاً للدستور والقانون والقيم الاجتماعية، تسعى أجهزة حكومة مصر إلى تطبيق مبدأ "الأمن للجميع دون تمييز"، وقواعد العدالة الجنائية، والالتزام التام بحسن سير الإجراءات القضائية. فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية يكفل فيها الدفاع عن النفس.

٣٦ - ومضى قائلاً إن مصر اتخذت خطوات جادة بهدف منع الجريمة وإرساء أسس العدالة الجنائية على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال كافة سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، بتطوير القوانين وتحديثها ووضع نظم العقاب الملائمة. كما تقوم الدولة، من خلال أجهزتها المعنية باتخاذ الخطوات للتأكد من حسن سير العدالة في كافة مراحل المحاكمة،

وكفالة احترام حقوق المتهمين، ووضع نظام لإعادة تأهيل المحكوم عليهم انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص. كما يجري الإشراف الدقيق على السجون للتأكد من المعاملة الحسنة للمسجونين.

٣٧ - واختتم قائلاً إنه نظراً لأهمية تعزيز القدرات الإقليمية لمنع الجريمة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر المساعدة المالية والفنية اللازمة لتمكين المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من أداء دوره كمركز تنسيق تابع للأمم المتحدة في القارة الأفريقية.

٣٨ - **السيدة لي سانغو** (الصين): قالت إن شيوع الجريمة المنظمة في أنحاء العالم يقوِّض الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبعض الدول. وإن وفد بلدها يرحب بالحافز الذي أعطاه للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وإن وفد بلدها يحث الدول الأعضاء على تنفيذ الاستراتيجية والمبادئ التوجيهية التي تمت صياغتها في المؤتمر؛ وإيلاء مزيد من الاهتمام والدعم لوضع البرتوكولات الثلاثة الملحقة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية؛ وعلى تعزيز الدور المركزي التنسيقي للأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وينبغي تخصيص مزيد من الموارد لهذه الجهود وتزويد البلدان النامية بها كي تواجه الأخطار التي تشكلها الأنشطة الإجرامية المنظمة عبر الحدود الوطنية.

٣٩ - وأضافت قائلة إن الصين تعلِّق أهمية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وقد أدت دوراً فعالاً في صياغة مشروع الاتفاقية والبروتوكولات. وقد حاولت الصين، لا سيما في السنوات الأخيرة، أن تتعاون في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وقد وقَّعت على اتفاقات ثنائية للمساعدة المتبادلة في المسائل القضائية مع ٤٠ بلداً. وتعاونت الدوائر الصينية لإنفاذ القوانين مع نظيراتها في الخارج، فتحققت نتائج ملحوظة.

٤٠ - ومضت تقول إن حكومة الصين تقوم، على الصعيد الوطني، بمتابعة ناشطة لحلقات الجريمة من خلال قوات عمل خاصة. وقد تم تعديل قانون العقوبات في الصين بحيث يستفيد من الخبرة الدولية في مراقبة الجريمة عبر الحدود الوطنية.

٤١ - وأعربت عن اعتقاد وفد بلدها بأن تعزيز التعاون الدولي على أساس مبادئ احترام سيادة الدول، والمساواة والمنافع المتبادلة بما يتمشى مع قرارات الجمعية العامة سيفضي إلى مزيد من النتائج المثمرة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

٤٢ - **السيد كاريف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والدورة التاسعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك بالموافقة الإجماعية على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. غير أن من الضروري وضع آليات لتنفيذ أحكام الاتفاقية على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن مكافحة الفساد بجميع أنواعه جزء متكامل من مكافحة الجريمة المنظمة ويستلزم بالطبع تعاوناً دولياً فعالاً. ولا بد من وضع أساس قانوني، وإن وفد بلده يؤيد بالكامل مشروع القرار المتعلق بوضع صك قانوني فعال لمكافحة الفساد.

٤٤ - ومضى يقول إن من أشد أساليب مكافحة الجريمة المنظمة فعالية هو تقويض أسسها الاقتصادية، لا سيما غسل الأموال وتصدير رأس المال على نحو غير مشروع. وإن هذه المسألة ذات حساسية خاصة بالنسبة للاتحاد الروسي، وإن الاتحاد اعتمد مجموعة كاملة من التدابير في ذلك المجال. وتوضع الصيغة النهائية لتشريعات جديدة لمكافحة غسل الأموال تأخذ المعايير الدولية القائمة في الاعتبار. وإن الاتحاد الروسي قد وقع على الاتفاقية الخاصة بغسل عائدات الجريمة والتفتيش عنها وضبطها ومصادرتها، التابعة لمجلس أوروبا، وسيصدق عليها في المستقبل القريب. وإن الاتحاد شديد الاهتمام بالتعاون مع البلدان الأخرى للتوصل إلى أساليب عملية للتفتيش عن عائدة الجريمة ومصادرتها.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن التعاون العالمي في مجال مكافحة الجريمة يجب أن يلقى دعماً على المستوى الإقليمي. وإن الأولوية الرئيسية لدى حكومة بلده هي التعاون على مكافحة الجريمة في إطار رابطة الدول المستقلة، على أساس برنامج التدابير المشتركة بين الدول لمكافحة الجريمة طيلة الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، الذي اعتمده مجلس رؤساء الدول في حزيران/ يونيه ٢٠٠٠. وإن مما له أهمية كبيرة أيضاً مصرف بيانات بلدان رابطة الدول المستقلة وسبر الجريمة المنظمة في الاتحاد الروسي، الذي يجري تطويره بالاشتراك مع مركز منع الجريمة على الصعيد الدولي، وينبغي له أن يوفر مساعدة أساسية للدوائر المختصة لدى جمعها وتحليلها للمعلومات عن الجماعات الإجرامية عبر الوطنية.

٤٦ - وأردف يقول إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مشكلة ليست أقل خطراً. ففي عام ٢٠٠٠، تمت مصادرة أكثر من ٢٠ طناً من المخدرات وأغلق أكثر من ٦٠٠ مختبر سري في الاتحاد الروسي. وقال إن حكومة بلده تستطيع أن تؤكد، على أساس خبرتها، أن الحد من خطر المخدرات لا يمكن أن تنجزه أي دولة بمفردها.

٤٧ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بعمل الدورة الثالثة والأربعين للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة ومشاركته في قلقها بشأن الزيادة السريعة في صنع واستهلاك المخدرات التركيبية، وخصوصاً المنشطات من نوع الأمفيتامين. وقال إنه ينبغي أن يكون هناك في الاستراتيجية الدولية عنصر هام هو نهج متوازن إزاء مشكلة السلائف يجمع بين تدابير المراقبة وحماية التجارة المشروعة بتلك المواد.

٤٨ - واستأنف قائلاً إن حكومة بلده تؤكد من جديد موقفها غير المتردد بشأن عدم مقبولية المحاولات التي ترمي إلى اعتبار بعض المواد المخدرة قانونية أو استثنائها من رقابة الدولة بحجة تقسيمها إلى مخدرات خفيفة ومخدرات شديدة.

٤٩ - وأضاف إن حكومة بلده قلقة بصورة خاصة بشأن ازدياد إنتاج وتصدير المخدرات في أفغانستان، مما يزعزع استقرار مجمل الحالة في منطقة آسيا الوسطى. وما لم تتخذ التدابير اللازمة، لا بد أن تصل صادرات المخدرات الأفغانية إلى الأسواق السوداء في الاتحاد الروسي وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وإن حكومة بلده ترحب بعمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وعمل بلدان مجموعة "الستة + اثنان" من أجل إيجاد منطقة أمن حول أفغانستان. وان اعتماد خطة عمل إقليمية مؤخراً كان بمثابة إنجاز هام في هذا الاتجاه. وإن الاتحاد الروسي ينفذ الجزء الخاص به، وهو مستعد بصورة خاصة أن يواصل تعاونه في ميدان رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة من المجال الجوي.

٥٠ - وأعرب عن تأييد وفد بلده للرأي القائل إنه نظراً لأن برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات ينفذ مشاريع واسعة النطاق في مجال مراقبة المخدرات، ينبغي أن تخصص له موارد كافية من ميزانية الأمم المتحدة العادية، لا سيما بالنظر للمهام الجديدة التي سيضطلع بها بموجب خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات.

مسائل أخرى

٥١ - **السيدة نيويل** (أمينة اللجنة): ردت على سؤال أثاره في الجلسة السابقة وفد أوغندا بشأن الاسم الصحيح للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، فقالت إن هذا هو الاسم الرسمي للمعهد، الذي أطلقه عليه مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في قراره ٦٤٢ (د-١٣) المؤرخ ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٨؛ وإنه لم يشتمل على عبارة "الأمم المتحدة". وفي مجال منع الجريمة، فإن المعهد الذي اشتمل اسمه على عبارة "الأمم المتحدة" هو معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، لأنه أُنشئ بوصفه جهازاً فرعياً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بقرار المجلس ١٩٨٩/٥٦.

٥٢ - **السيدة كاليما** (أوغندا): قالت إن هناك خمسة معاهد إقليمية في مجال منع الجريمة، وجميعها ذات أهداف متشابهة. وإن بعضها، على الأقل، احتفظ بعبارة "الأمم المتحدة" في اسمه، كمعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أمريكا اللاتينية، ومعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في الشرق الأقصى. وإن من غير الواضح لوفدها لماذا ينبغي أن يعامل المعهد الأفريقي على نحو مختلف. وفضلاً عن ذلك، فإن وثائق الأمم المتحدة وقراراتها ووثائق المعهد الأفريقي نفسه وشعاره أشارت إلى المعهد على نحو مطرد بوصفه "معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين" حتى السنة الفائتة، عندما قررت الأمانة العامة تغيير اسمه. وقالت إن وفدها يرجو مزيداً من التوضيح بشأن هذه النقطة.

٥٣ - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن الأمانة العامة ستجري مزيداً من البحث في هذه المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

- - - - -